

الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الظاهرة السكانية في الجزائر

Illegal immigration and its repercussions on the demographic phenomenon in Algeria

عبد الجبار جبار

جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية

a.djebbar@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2022/02/24 تاريخ النشر: 2022/12/14

ملخص -

تمثل الجزائر أحد الدول التي تعاني من تبعات متفرعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهذا باعتبارها دولة مصدر، مستقبل وعبور للمهاجرين. وتهدف هذه الدراسة لرصد الواقع السكاني في الجزائر ومن ثم تبين أثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية عليه، مع إبراز آليات تجاوز التداعيات السلبية على الوضعية السكانية في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تحظى بخصوصية تاريخية، اقتصادية، ديموغرافية وجغرافية... ساهمت في كونها فاعل في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهو ما يستدعي تقييمها بناءً على الوضعية السكانية ومن ثم تقديم مقاربات تنموية شاملة لمكافحتها.

كلمات دالة : هجرة غير شرعية، ظاهرة سكانية، اتجار بالبشر، هجرة ادمغة، مقارنة تنمية

Abstract:

Algeria, As A Source, Destination And Transit Country For Migrants, Suffers From The Illegal Immigration. This Research Aims To Track Algeria's Demographic Reality And Then Demonstrate The Influence Of Illegal Immigration On It, As Well As The Strategies For Mitigating The Negative Effects On The Country's Population. Algeria, According To Findings, Has Distinct Historical, Economic, Demographic And Geographical Factors That Contribute To It Being An Player In Illegal Immigration, Necessitating A Demographic Assessment And And Then The Presentation Of Complete Developmental Approaches To Combat It.

Key Words: Illegal Immigration, Demographic Phenomenon, Human Trafficking, Brain Immigrant, The Development Approach

1. مقدمة-

تعتبر الهجرة ظاهرة بشرية قديمة كان لها الفضل في تحقيق التطور الفكري الإنساني، وتعد أحد أهم عناصر النمو السكاني باعتبارها جزءاً من حركة الناس داخل الحدود القومية وخارجها، ومكوناً رئيسياً وثابتاً لتاريخ المجتمعات البشرية، وتحدث في نفس الوقت نتيجة ظروف الأشخاص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفعهم إلى التنقل، إلا أنها أصبحت مقيدةً تماشياً مع مبدأ سيادة الدولة القومية، وهذا ما أدى إلى اللجوء للمهجرة غير الشرعية باعتبارها أداة غير قانونية تحقق انتقال البشر، وأصبحت حالياً مدعمة من قبل شبكات متخصصة تتولى هذه المهمة انطلاقاً من التحايل على القانون وتجاوزه.

وعلى الرغم من السياسات الدولية الرامية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لما تسببه من انعكاسات خطيرة على دول المصدر وكذا الدول المستهدفة، من تأثيرات ثقافية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية وديموقراطية (سكانية)، إلا أن الواقع الفعلي يبرز تنامي هذه الظاهرة، مما يطرح تساؤلاً حول محدودية السياسات العلاجية لها، وهنا ينبغي إعادة النظر فيها من خلال ضرورة العمل على تفعيل السياسات الوقائية التنموية والتي من شأنها البحث الدقيق في أسبابها والعمل على إيجاد حلول ناجعة لها.

وتمثل الجزائر أحد الدول التي تعاني من تبعات متفرعة لهذه الظاهرة، نظراً للخصوصية التي تتميزها من عدة نواحي: تاريخية، اقتصادية، ديموقراطية وجغرافية...، حيث جعلها دولة مصدر نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط من جهة، ودولة مقصد من دول إفريقيا في حدودها الجنوبية والشرقية من جهة ثانية، كما أنها تعتبر دولة عبور نحو أوروبا من جهة ثالثة، وهذا مما عزز انعكاسات هذه الظاهرة على الواقع السكاني للجزائر.

1.1- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتوضيح انعكاسات الظاهرة على الواقع السكاني في الجزائر سواء تعلق الأمر بجوانب سلبية أو إيجابية كأحد جوانب الهجرة غير الشرعية الرئيسية، مع ضرورة إبراز الآليات الكفيلة لتجاوز تداعياتها السلبية.

2.1- الإشكالية: بذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تجاوز الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على التركيبة السكانية في الجزائر؟

- 3.1- **الفرضيات:** وكإجابة أولية على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية:
- الهجرة غير الشرعية هي محصلة لعوامل اقتصادية، سياسية ثقافية... تتعلق بدول المصدر والمستقبل.
 - الواقع السكاني للجزائر يساهم في تعزيز معدلات الهجرة غير الشرعية.
 - المقاربة التنموية التي تقوم على الآليات الوقائية تكفل فعالية السياسات العالمية التي تستهدف الحد من الهجرة غير الشرعية.

4.1- أدبيات الدراسة: في سياق إعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على الدراسات السابقة التالية:

- دراسة كل من "عثمان الحسن محمد نور" و"ياسر عوض عبد الكريم المبارك"، الموسومة ب: الهجرة غير المشروعة والجريمة، وهي عبارة عن دراسة صادرة عن مركز الدراسات والبحوث التابع لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض عام 2008، حيث ركزت على الجوانب السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال متغير الجريمة والذي يقتصر على الدول المستقبلية فقط، في حين أن دراستنا هذه ستحاول النظر للظاهرة بشكل أوسع من خلال التركيز على انعكاساتها على الظاهرة السكانية في الجزائر، إلى جانب تبيان الجوانب الإيجابية والسلبية، وهذا نظراً لتداخل الجزائر باعتبارها تجمع بين كونها دولة مصدر، مستقبل وعبور في نفس الوقت.
- دراسة "شاكر ظريف" الموسومة ب: معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية، والصادرة عن مجلة العلوم القانونية والسياسية، بجامعة الوادي بتاريخ أبريل 2020، حيث ركزت الدراسة على أحد جوانب الهجرة غير الشرعية في الجزائر باعتبارها منطقة عبور وبلد مقصد للمهاجرين الأفارقة، حيث تناولت أسباب الهجرة غير الشرعية والتي تقتزن بالظروف المتردية لدى دول المصدر، وهو أحد الجوانب التي ستعالجها دراستنا إلى جانب جوانب أخرى تتعلق بانعكاسات الظاهرة على الواقع السكاني للجزائر وآليات مواجهتها.

5.1- هيكل الدراسة: بغية الإحاطة بجواب الإشكالية، فقد تم هيكلة الدراسة بناءً على أربعة محاور، من خلال معالجة الاطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن ثم تناول الواقع

السكاني للجزائر، ليتم التطرق لانعكاسات الظاهرة على الواقع السكاني الجزائري، ومن ثم الوصول إلى آليات تجاوز الانعكاسات السلبية للظاهرة على الواقع السكاني للجزائر.

2. مفهوم الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة في علم السكان بأنها انتقال السكان في اشكال مختلفة فردية أو جماعية بين بلد وآخر أو في حدود البلد الواحد وذلك بغرض الإقامة الدائمة سواء كان ذلك لممارسة مهنية أو غيرها من الأغراض (كلاعي، 2002، صفحة 25)، بحيث تهدف للبحث عن وضع أفضل اجتماعياً أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً، والهجرة عامة لا تعرف اتجاهاً جغرافياً محدداً، وإن كانت في السنوات الأخيرة تتجه من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب، غير أن هذا الاتجاه سببه التفاوت الكبير بين معدلات التنمية وهو ما يحدد دول العالم المتقدم باعتبارها دولاً مستقبلية للمهاجرين ودول العالم الثالث باعتبارها دول المصدر، هذه الأخيرة غالباً ما تعاني من مشاكل الفقر وعدم الاستقرار ... (التميمي، 2011، صفحة 257)، أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية فهي تعبر على أنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، نظراً لصعوبة قيام المهاجر بالسفر وفق الأطر القانونية المعتمدة بين بلده الأصلي والبلد الوجهة، أمام تعقد إجراءات السفر، والتي في الغالب تتضمن شروطاً لا تتوفر لدى المهاجر أو أنها تتجاوز قدراته.

وترتبط الهجرة غير الشرعية في الغالب بدوافع تحسين الظروف المعيشية للمهاجر وعائلته أو هروباً من القمع المسلط عليهم، وهذا نظراً لاتساع الهوة بين دول العالم المتقدم منها والمتخلف، مما أدى إلى تنامي معدلاتها على الرغم من شدة القيود التي تضعها دول العالم على حركات الهجرة غير الشرعية، وهذا ما ترصده الأرقام التي يتم تسجيلها والتي تبقى دون المعدلات الحقيقية طالما تقتصر على الضحايا الذين يتم اكتشافهم، وكذا المهاجرين الذين يتم رصدتهم والتعامل معهم.

وهذا إضافة إلى كون أن المهاجرين غير الشرعيين يشملون أصنافاً متعددة وهي: (أحمد،

2015، صفحة 37)

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دول الاستقبال ولا يقومون بتسوية وضعهم القانوني.
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون بها بعد انقضاء مدة إقامتهم القانونية.
- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

وعلى الرغم من القيود التي تنظم حركية تنقل الأفراد على المستوى العالمي وهذا إضافةً للآليات الردعية التي تنتهجها مختلف دول العالم تجاه المهاجرين غير الشرعيين، إلا أن هذه الظاهرة تعرف تزايداً ملحوظاً، وهذا بحكم تعدد أسبابها لدى المهاجرين، الأمر الذي يجعلهم يتحملون تكاليفها ومخاطرها، وعلى العموم تتباين أسباب الهجرة غير الشرعية بين:

2. 1- الأسباب الاقتصادية:

يمثل التباين من حيث معدلات التنمية بين دول العالم دافعاً لارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، وهذا هرباً من الظروف الاقتصادية المتردية التي تعبر عن إخفاق السياسات التنموية في الدول المصدر للمهاجرين غير الشرعيين، وعليه فإن المعدلات التنموية فيها تدفع بالأفراد للجوء للهجرة بهدف تحسين مستويات معيشتهم، ومن بين الأسباب الاقتصادية يمكن رصد التالي:

• **البطالة:** تعتبر البطالة من بين أكثر المشكلات التي تعاني منها الدول المتخلفة، والتي تدفع البطالين للجوء إلى الهجرة غير الشرعية عندما يعجزون عن تحقيق استقلاليتهم المادية والاجتماعية في بلدانهم، ففي الجزائر على سبيل المثال أورد تقرير للبنك العالمي لعام 2019 أرقاماً تشير لارتفاع معدلات البطالة في الجزائر والتي تبلغ ما نسبته 12.5% سنة 2019، لترتفع لمعدل 13.3% عام 2020 (هوارى و نقال، 2021، صفحة 78)، وهو ما يمثل أعلى مستوياتها خلال السنوات الأخيرة، وهذا بحكم إجراءات التقشف التي انتهجتها البلاد منذ انخفاض أسعار النفط أواخر عام 2014، إلى جانب تراجع نشاط القطاع الخاص في الجزائر وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي خاصة أمام ضبابية المشهد السياسي في الجزائر منذ حراك 22 فيفري 2019، إلى جانب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

• **تدني معدلات الدخل الفردي:** وهو ما يؤثر سلباً على مستويات المعيشة، ونظراً لصعوبة تحسين الدخل الفردي في البلد الأصلي نظراً للأسباب السابق ذكرها، الأمر الذي يدفع الكثيرين نحو المحاولة لتحسين مداخيلهم من خلال اللجوء للهجرة غير الشرعية، حيث تصنف الجزائر ضمن بلدان الشريحة الأدنى حسب مستوى الدخل وهذا حسب البنك الدولي الخاص بـ 2020-2021، حيث انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي من 4060 دولار خلال 2018-2019 ليصل إلى 3970 دولار خلال 2019-2020 وهو ما يعادل انخفاض 90 دولار للفرد الواحد (يسلي، 2021، صفحة 128)

2. 2- الأسباب السياسية والأمنية:

يعتبر عدم الاستقرار السياسي دافعاً لارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية وهذا ما تبرزه حركات النزوح عبر العالم، حيث أن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترن بالحروب الأهلية والنزاعات وكذا الممارسات القمعية الناجمة عن انتماءات عرقية ودينية أو توجهات سياسية... تعد أحد الدوافع الرئيسية لارتفاع أرقام المهاجرين غير الشرعيين (رحموني وآخرون، 2019، صفحة 60)، ولعل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي خير دليل على ذلك. وتقدر منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن المعدل السنوي لأعداد المهاجرين السريين الطامحين لبلوغ الضفة الأوروبية من إفريقيا بحوالي 300 ألف شخص سنوياً، وينجح منهم حوالي 200 ألف مهاجر سري (ظريف، 2016، صفحة 21).

2. 3- الأسباب الديموغرافية:

نظراً لارتفاع معدلات عمر مواطني الدول المستقبلية والتي غالباً ما تعاني من الشيخوخة وهو ما يسبب لها عجزاً في العاملة، الأمر الذي تستغله شبكات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر لتلبية الحاجة الملحة للأيدي العاملة، خاصة إذا تعلق الأمر بالأعمال التي يعزف المواطنون عنها، فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط عمر الأوروبيين 41 عاماً، ومن المتوقع أن تصل نسبة كبار السن والبالغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق من 20% عام 2000 إلى ما يقارب 28% عام 2050، ومن الطبيعي أن يترتب عن هذه المؤشرات انخفاض كبير في القوى العاملة في هذه البلدان (خنجر، 2021، صفحة 89)، علماً أن هذا الواقع تعزز بشكل كبير جراء مخلفات جائحة كورونا. وفي المقابل تشهد دول المصدر للمهاجرين غير الشرعيين ارتفاعاً في عدد السكان أمام العجز الاقتصادي الحاصل لديها وهو ما يعزز من الدافعية للهجرة غير الشرعية.

2. 4- الأسباب الثقافية:

والتي ترتبط أساساً بتداعيات العولمة، هذه الأخيرة تركز بسهولة حركية الأفراد والأفكار على مستوى عالمي، حيث ساهم الإعلام المعاصر - كأحد أدوات العولمة - في التغلغل لدى الوعي الجمعي للمجتمعات في العالم والعمل على تشكيلها وفق تصور جديد يكرس لجاذبية الثقافة الغربية والنمط الاستهلاكي للغرب، وهذا ما عززته وسائل الاعلام وكذا السينما والفنون...، وهو ما عزز من الدوافع نفسية ذات الأبعاد الثقافية لتعزيز معدلات الهجرة غير الشرعية، ناهيك عن الدوافع الثقافية التي ترتبط بالسعي للتعليم، حيث أن أغلب من يتلقون تكويناً دراسياً في أوروبا

والدول المتقدمة يلجؤون لتمديد إقامتهم خارج الأطر القانونية إلى حين تسويتها وبالتالي الإقامة الدائمة، الأمر الذي يحيل إلى إشكالية هجرة الأدمغة.

وعلى اعتبار أن الجزائر تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية على عدة مستويات باعتبارها دولة مصدر، مستقبل وعبور للمهاجرين غير الشرعيين، وهو ما يستدعي دراسة الواقع السكاني للجزائر.

3. الواقع السكاني للجزائر

أقر تقرير الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر لعام 2019 أن عدد سكان بلغ 43 مليون نسمة إلى غاية بداية سنة 2019، مقابل 42,2 مليون نسمة في 1 يناير 2018، بمعدل ارتفاع 1.9%، حيث بلغ حجم المواليد 24.39% خلال 2018، وتمثل معدل الخصوبة في 3 أطفال لكل امرأة (ONS, 2019, pp. 1-2)، وبالنسبة لحارطة توزيع السكان في الجزائر فهي غير منتظمة، فعلى الرغم من الكثافة السكانية التي تعادل ما يقارب 18.89 نسمة/كلم²، إلا أن الكثافة الفعلية تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث يتركز السكان على السواحل وينقص تدريجياً كلما اتجهنا نحو الجنوب، حيث تتمركز أغلبية سكان الجزائر في الشمال بما يعادل 90% من إجمالي عدد السكان، في حين يشغل 10% المناطق الجنوبية، كما تعرف المناطق الساحلية الكثافة الأعلى باعتبارها تضم ما يعادل 42% من المجموع العام للسكان الجزائريين. شمال البلاد بما يعادل 12% من إجمالي مساحة البلاد (عميرة، 2020، صفحة 185)، أين يتركز 63% من السكان في مساحة لا تتجاوز نسبتها 4% من إجمالي مساحة الجزائر، على النحو التالي: (مختاري، 2012)

- **الشريط الساحلي:** كثافته السكانية مرتفعة تقدر بـ 53% رغم محدودية المساحة التي تمثلها 4% من إجمالي مساحة الجزائر.
- **منطقة الهضاب والسهوب:** كثافة متوسطة تقدر بـ 38% لمساحة تمثل 9% من المساحة الكلية.
- **منطقة الجنوب:** كثافة منخفضة تمثل 9% لـ 87% من المساحة الكلية.

وباستثناء بعض الحالات حول التوزيع السكاني في الجزائر من قبيل بعض المرتفعات التي تشهد كثافة عالية مثل منطقة القبائل، إلا أنه في الغالب ترتفع الكثافة السكانية حول الطرق المعبدة والسكك الحديدية، وكذا في الجنوب على مستوى الواحات والمناطق الصناعية. وتعود

أسباب هذا التوزيع الجغرافي للسكان غير المتوازن لمجموعة من العوامل ومنها: (عميرة، 2020، الصفحات 193-195)

- **العامل الطبيعي:** حيث يفضل السكان الاستقرار في المناطق السهلية الخصبة ذات المناخ المتوسطي المعتدل والتي تتوفر على المياه، وهذا ما يتيح الشريط الساحلي للجزائر.
 - **العامل الاقتصادي:** والذي بدوره يتداخل مع العامل الطبيعي، حيث يتمركز السكان في المناطق التي تتيح امكانية التشغيل، مثل الموانئ التجارية، المناطق الصناعية، والأراضي الزراعية، وشبكات المواصلات، وهي كلها تمثل استقطاباً هاماً للسكان.
 - **العوامل الاجتماعية والثقافية:** حيث أن تجمع السكان يرتبط بالمرافق الاجتماعية والثقافية التي تقدم خدماتها على غرار المستشفيات، المدارس، الجامعات، شبكات المياه.....
 - **العامل التاريخي:** حيث أن المدن التاريخية غالباً ما تشكل مراكز جذب للسكان.
 - **العامل السياسي:** من خلال ضمان عامل الأمن والاستقرار الذي يدفع بالتركز السكاني، وهذا ما يفسر الكثافة السكانية العالية للعواصم السياسية.
- وبالنسبة للخصائص السكانية للجزائر، والمتعلقة بالعمر، الجنس، الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتعليمية، فهي تظهر كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01): يوضح مؤشرات الواقع السكاني الراهن في الجزائر (2019)

عدد السكان (2019)	43.9 مليون نسمة
معدل المواليد (2017)	25.40 مولود لكل 1000 نسمة
معدل الوفيات	4.7 حالة بين كل 1000 نسمة
معدل الزيادة الطبيعية	1.99%
معدل الخصوبة	3 مولود لكل امرأة
نسبة سكان الحضر	73.2%
الكثافة السكانية	17.7 نسمة في كلم ²
نسبة التشغيل	36.3%
نسبة الذكور	51.5%
نسبة الإناث	49.5%
نسبة الفئة العمرية من 0 إلى 14 سنة	30.6%
نسبة الفئة العمرية من 15 إلى 64 سنة	62.9%
نسبة الفئة العمرية من 64 فما فوق	6.6%
توقع السكان لعام 2030	74.3%

المصدر: "الجزائر: معدل المواليد الخام"، أطلس بيانات العالم الجزائر علم السكان، اطلع عليه بتاريخ: 2020/11/20 على الرابط: <https://bit.ly/2IVIPkA> (بتصرف)

3. 1- التركيبة العمرية: يعتبر المجتمع الجزائري مجتمعاً قفياً، حيث أن ما يقارب 30.1% من سكانه تقل أعمارهم عن 15 سنة، وهي نسبة معتبرة تعادل الثلث (3/1) من السكان، وهذا لارتفاع نسبة المواليد. (ONS، 2019، صفحة 32)

3. 2- التركيبة الاقتصادية: يتوزع المشتغلون في القطاعات الاقتصادية على النحو التالي: 10% من العمال في قطاع الزراعة، و13.8% في قطاع الصناعة، و17% في قطاع البناء والأشغال العمومية، و59.1% في قطاع الخدمات، في حين تبلغ البطالة معدل 11.7% من إجمالي القوة العاملة في البلاد (ONS، الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017، 2018، صفحة 18).

3. 3- الواقع التعليمي: ويقصد به الطرح التقليدي الذي يقتصر على القدرة على الكتابة والقراءة، حيث بلغت نسبة الأمية 9.44% عام 2018، وتباين معدلات التعليم بين الريف الذي يعرف ارتفاعاً مقارنةً بالمراكز الحضرية، كما أن نسبة الأمية لدى النساء شهدت انخفاضاً ملحوظاً بالمقارنةً مثيلتها لدى الرجال الذين يمثل الأميون منهم معدل 11%، في حين تبلغ لدى النساء بما يعادل 7%، وهذا نتيجة لإقبال المرأة الكبير على برامج محو الأمية التي اعتمدتها البلاد (ر،م، 2019).

3. 4- واقع المرأة الجزائرية: عرف عدد النساء العاملات في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تمثل نسبة النساء 20.2% من مجموع عدد السكان النشطين، وهذا بحسب موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، علماً أن هذه النسبة تبقى منخفضة مقارنةً بعدد النساء في المجتمع الجزائري الذي يتجاوز ما نسبته 49% من إجمالي عدد السكان (APS، 2020)، إلا أن مؤشر نسبة المرأة العاملة في تصاعد مستمر سواء في الوسط الحضري أو الريفي، وهو ما يفسر تغير الكثير من المفاهيم لدى المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، فبعدما كان الرجل في فترات مضت يرفض عمل المرأة رفضاً قاطعاً، تراجع عن مبدئه تحت ضغط ظروف الحياة، ومستجداتها، وسمح لها بالعمل في مهن معينة وحرّمها من أخرى، إلا أن المرأة مؤخراً كسرت كل القيود المفروضة على العمل، واقتحمت كل الميادين وبدون استثناء بما في ذلك المهن التي تحتاج إلى قوة جسدية كبيرة، ليتدعم واقع المرأة في الجزائر من خلال قانون تفعيل المشاركة السياسية للمرأة أو ما يعرف بنظام الكوتا النسوية.

4. تداعيات الهجرة غير الشرعية على الظاهرة السكانية في الجزائر

من الصعوبة بمكان رصد تداعيات الهجرة غير الشرعية نظراً لصعوبة رصد أعداد المهاجرين بدقة نظراً لعامل السرية الذي يميزها، وكذا خصوصية المهاجر ومجالات عدم الشرعية في هجرته. وهذا إلى جانب كونها تُحِيل إلى ثلاث محطات في حركية انتقال المهاجرين غير الشرعيين، وهذا تماشياً مع الدولة أكانت دولة مصدر، عبور أو مقصد لهم، غير أن هذا لا يعن غياب أي آثار لهذه الظاهرة وخاصة على الواقع السكاني.

وانطلاقاً من مؤشرات الواقع السكاني للجزائر، فإنه يمكن رصد الزيادة السكانية المعتبرة التي لا تتناغم مع التنمية الاقتصادية، وهو ما يُحِيل إلى مستوى العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... وعلى الرغم من أسباب هذا العجز والتي يفسرها كثيرون بنتيجة حتمية للزيادة السكانية والتي أصبحت تمثل انفجاراً سكانياً، وهذا ما يغلب على الخطاب السلطوي التبريري، إلا أن آخرين يفسرونه بعدم القدرة على استقطاب هذه القدرات البشرية التي تتيحها الزيادة السكانية وبذلك عدم الاستفادة منها، وهو الأمر الذي يفسر ارتفاع أرقام المهاجرين غير الشرعيين.

ونظراً لخصوصية الجزائر التي جعلت منها بلداً متعدد المستويات لظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أنها تمثل مصدراً، مقصداً ومنطقة عبور، لذلك سوف نركز في طرحنا على انعكاسات هذه الظاهرة على الواقع السكاني للجزائر باعتبارها مصدراً ومقصداً للمهاجرين غير الشرعيين، وهذا نظراً لكون خصوصية بلد العبور تتماثل إلى حد كبير مع البلد المستقبل غير أنها تأخذ الطابع المؤقت.

4. 1- الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها الديموغرافية على الجزائر كبلد مصدر:

بحكم الموقع الاستراتيجي للجزائر الذي منحها واجهة بحرية تقدر بـ: 1200 كلم وتطل على البحر الأبيض المتوسط، الذي يجمعها مع دول أوروبية، فقد ساهم بشكل كبير في الرفع من معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. وبالرغم من عدم إمكانية رصد الأرقام الرسمية والتي تمثل الحصيلة الفعلية لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، إلا أن جميع المؤشرات المتاحة تؤكد اتساع الظاهرة منذ نهاية القرن العشرين، وهذا منذ انتهاج دول الاتحاد الأوروبي لسياسة غلق الحدود

بموجب اتفاقية شنغن 1995، والتي حاولت ضبط أعداد المهاجرين لديها (عواشرية، 2018، صفحة 147).

- ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين: سجلت كل من إيطاليا وإسبانيا أعداداً كبيرة للجزائريين ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية، والتي كانت على النحو التالي: (حويشة، 2020) جدول رقم (02): تطور أعداد الجزائريين ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

السنة	العدد
2016	5140
2017	7443
2018	6101
2019	5314
2020 (النصف الأول)	3446

المصدر: حسان حويشة، " حسب إحصائيات رسمية لوكالة "فرونكس" الأوروبية... أعداد الحراسة في نفس مستوى السنوات الماضية.. من المستفيد من التضخم"، جريدة الشروق، 2020/8/12، اطلع عليه بتاريخ: 2020/5/12 على الرابط: <https://bit.ly/3fodYrQ>

ويشير هذا الجدول إلى ارتفاع أرقام المهاجرين غير الشرعيين من الجزائريين، وهذا يتعلق فقط بالمهاجرين وفق الطريقة غير القانونية التي تتمثل في البحر عبر القوارب، وهو ما يشكل إهداراً للطاقات البشرية نظراً لكون أغلبهم من الشباب، أما بخصوص الأرقام التي سجلتها سنتي 2019 و2020 فهي تعتبر أيضاً بالمرتفعة وهذا نظراً للظروف التي عرفت الجزائر والعالم، حيث شهدت الجزائر عام 2019 حراكاً شعبياً ساهم في تعزيز روح المواطنة، كما عرف سنة 2020 جائحة كوفيد-19، والذي عانت منه دول أوروبا بشكل كبير.

- ارتفاع ضحايا الهجرة غير الشرعية: والذي يتمثل بإخفاق المهاجر غير الشرعي سواء من خلال الموت غرقاً باعتبارهم يلجؤون للإبحار عبر قوارب بدائية وغير مؤهلة لذلك، إلى جانب السجن في البلدان الأوروبية المستقبلية، حيث قدرت تقارير أنه سنة 2013 شهدت غرق 2360 مهاجر غير شرعي، لرتفع هذا العدد في 2014 بما يعادل 3072، لتصل ما يقارب 5000 ضحية خلال 2016، وهي أرقام تعبر في مجملها عن الوضعية الكارثية التي يتكبدتها المهاجرون غير الشرعيين في ظل محدودية المقاربات التنموية التي تتكفل بالظاهرة (خنجر، 2021، صفحة 57)، علماً أن حالة الموت هي عبارة عن خسارة لعنصر بشري كان من الممكن لو تم استغلال قدراته وتنميتها لكان عنصراً فعالاً في تنمية وطنه، أما في حالة اكتشاف

عدم شرعية وصوله إلى الدولة المستهدفة (المستقبلية)، فإنه سوف يعامل معاملة المجرمين الخارجين عن القانون حتى يتم ترحيله إلى وطنه، وفي كلتا الحالتين سوف يؤدي إلى تغذية نزعات سلبية تجاه كل ما هو وطني.

● **انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر:** من أطفال، عمال أو أعضاء بشرية... باعتبارها أحد أنواع الجريمة المنظمة، حيث تحتل ظاهرة الاتجار بالبشر وخاصة بالنساء والأطفال في المرتبة الثالثة بعد جرمي الاتجار بالمخدرات والسلاح، حيث تقدر ضحايا الاتجار بالبشر ما يعادل 32 مليون ضحية سنوياً، أين يتم الاتجار بطفلين على الأقل في الدقيقة الواحدة للاستغلال الجنسي أو العبودية، وهو ما يعادل طفلاً واحداً لكل خمسة أطفال، أما بالنسبة للمردود المالي لهذه الجريمة فإنه يعادل 28 مليار دولار سنوياً (اللمعي، 2014، صفحة 67).

● **هجرة الأدمغة:** والتي تؤدي إلى إهدار كبير في الطاقات البشرية ذات الكفاءة العالية، والتي تلقت تكويناً قاعدياً يقابله تكاليف كبيرة من الخزينة العمومية، والأكثر من ذلك هو جاهزية هذه الكفاءات للعمل في الدول الأجنبية التي لم تتكبد أية تكاليف للتكوين، وهو ما يجعل من الدول الأجنبية تنتهج سياسة انتقائية تتعلق بالهجرة، ومن بين أهم أنماط هجرة الأدمغة نجد فئة الأطباء وفئة خريجي الجامعات، فحسب التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية الصادر عن جامعة الدول العربية عام 2014، فإن الجزائر شهدت خلال الفترة ما بين 2000 و2013 ما يعادل هجرة 10850 طبيباً، وهو ما يعادل ما نسبته 44.3% من إجمالي الأطباء المكونين في البلاد، لتحل بذلك المرتبة الأولى عربياً (ب، ك)، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية، 2014، صفحة 56).

على الرغم من الجوانب السلبية التي ترتبط بظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر باعتبارها البلد المصدر، إلا أن متطلبات الموضوعية تستدعي الإشارة لبعض الجوانب الإيجابية لهذه الظاهرة، والتي تساهم في تخفيض نسبة البطالة بين السكان النشيطين، وتوفير مورد مالي هام لمالية الدولة من خلال تحويلات المهاجرين إلى بلدهم الأصلي، وهو ما ينعكس على تقليص عجز ميزان المدفوعات، وفي تقوية الروابط العائلية بين المهاجر وذويه في الجزائر، ويضاف إلى هذا تلك التحويلات التي تدخل إلى الوطن عبر قنوات غير رسمية، ويقصد بها تلك الأموال التي يبعث بها المهاجرون مع آخرين يزورون الجزائر فيسلمونها إلى المستهدفين يداً بيد، وتشمل أيضاً أي مبالغ أخرى ترسل عبر قنوات أخرى غير البنوك ووكالات إرسال الأموال المتعارف عليها، والتي تساهم

أيضاً في التخفيف من حدة الضغط السكاني كما وكيفاً، فمن ناحية الكم فإنها تساهم في تقليص الاختلال الحاصل على التوازن بين عدد السكان والموارد المحدودة بها، أما من ناحية الكيف فإنها تساهم في تقليص كم الاحتقان والمشاكل الاجتماعية داخل الدول المصدر، حيث أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين ينتمون إلى فئة البطالين، ومعروف ما لهذه الظاهرة من تداعيات اجتماعية سلبية في حال عدم القضاء عليها.

4. 2- الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها الديموغرافية على الجزائر كبلد مقصد:

نظراً لشساعة مساحة الجزائر والتي تحتل المرتبة العاشرة عالمياً، مع شريط حدودي بري يعادل 3436 كلم مع سبعة دول جوار إفريقية، إلى جانب إطلاقها على واجهة بحرية معتبرة، مما جعل منها منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين. كما أنها اعتبرت وجهة للمهاجرين الأفارقة منذ عام 2000 والذي تزامن مع الغلق المرحلي لحدود بلدان الاتحاد الأوروبي في وجه المهاجرين، إلى جانب الانتعاش التنموي الذي شهدته الجزائر بحكم ارتفاع عائدات النفط، وعليه أصبحت الجزائر دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين سواء المضطر منهم أو الراغب في الإقامة في الجزائر بإرادته، ويتعلق الأمر بالأفارقة وكذا الصينيين الذين رغبو في البقاء حتى ولو بصفة غير شرعية (عواشيرة، 2018، الصفحات 148-149).

ونظراً لخصوصية الواقع السكاني الجزائري بتداعياته المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... فإن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في تفاقم كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة المستقبلية، وقد يتعدى ذلك إلى مشاكل سياسية أيضاً، طالما أن قسماً كبيراً من المهاجرين يتخذون من الجزائر دولة عبور نحو أوروبا، ومن بين الانعكاسات المتعلقة بالجزائر كمستقبل (وجهة) يمكننا أن نرصد الانعكاسات التالية:

- **المساس بالروح الوطنية:** حيث تنشط ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المناطق الحدودية التي تتركز لمسألة التداخل بين العائلات الحدودية ضمن جنسيات متعددة، وهذا ما يظهر لدى الطوارق في الجنوب بالخصوص، ويزداد هذا التداخل عن طريق الزواج بين سكان جنوب الجزائر وشمال مالي والنيجر (مزارة و عامر حاج، 2018، صفحة 291)، مع العلم بأن أفراد هذه العشائر الحدودية لا يعترفون بالحدود السياسية الفاصلة بين الدول، وترى في اختراقها أمراً مشروعاً، ويتولد عن هذا التداخل القبلي والأسري، خلق هوية تجمعهم وتكون أرقى لديهم من

الهوية الوطنية، مما يؤدي إلى إمكانية استغلال هذا التداخل في الهويات من قبل عصابات إجرامية لأغراض من شأنها المساس بالأمن القومي.

• **تفاقم المشاكل الاجتماعية للجزائر نتيجة لآثار الهجرة غير الشرعية في جوانبها الاجتماعية والثقافية** والتي تبرز بشكل تراكمي، لكنها تتعزز شيئاً فشيئاً لتبرز بحدة أكبر وبشكل يصعب السيطرة عليها؛ حيث أن تعامل المواطنين مع أناس لا يعرفون عنهم شيئاً على المستوى الصحي، الأخلاقي، الديني والأمني (نور و المبارك، 2008، صفحة 77) من شأنه أن يشكل خطراً على المنظومة الاجتماعية خاصة إذا كان المجتمع نفسه يعاني من تلك المشاكل على المستوى الداخلي. وعلى المستوى الصحي فإن الجزائر تشهد انتشاراً لمرض فقدان المناعة المكتسبة في بعض المناطق الحدودية، حيث سجلت أعلى نسبة بولاية تلمسان التي تمثل الوجهة الأكبر للمهاجرين غير الشرعيين، وهذا إلى جانب باقي الأمراض الأخرى مثل وباء إيبولا وكورونا... (عواشيرة، 2018، صفحة 153)

وهذا إلى جانب المساهمة في تنامي مجموعة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة، من قبيل: المخدرات، الشعوذة، الدعارة، والقتل، التسول والرشوة بفعل تواطؤ البعض مع المهاجرين غير الشرعيين وكذا الاتجار بالبشر... وما ينجم عن كل ذلك من أمراض، وآفات اجتماعية من شأنها المساس بالأمن الاجتماعي والثقافي للجزائريين (عواشيرة، 2018، صفحة 153).

• **انتعاش ظاهرة التهريب: سواء من تهريب للإنسان نفسه، إلى تهريب البضائع، إلى تهريب المخدرات والخمور وما إليها مما يضر بصحة الإنسان، ويمكن أن تتضح الصورة السوداوية عن نتائج التهريب السلبية على المنظومة ككل في مستوياتها المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية خاصة عندما تجتمع في حدود بلد ما، أو عندما تجتمع في منطقة محددة مثل المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر وضواحيها (خليفة، 2015، صفحة 43).**

• **ظهور التجمعات السكانية العشوائية:** والتي تتموقع في أطراف المدن والمناطق البعيدة، لتمثل بذلك البيئة الأمثل لبروز الجريمة والاضلال...، وسرعان ما تتحول إلى ما يعتبره البعض مقاطعات أو جمهوريات أو إمارات لأن سكانها من المهاجرين غير الشرعيين يفرضون فيها قانونهم الخاص، إلى درجة أن السكان الفعليين يتجنبون الاقتراب منها أو دخولها أو الاحتكاك بسكانها، حتى لا يتعرضوا للاعتداء، وتعتبر تلمسان مركز التجمع للمهاجرين الأفارقة في الجزائر (خليفة، 2015، صفحة 46).

• **تعزيز معدلات البطالة:** نظراً لكون المهاجرين غير الشرعيين مضطرين للرضوخ لبعض أرباب العمل أين يعملون بمقابل زهيد ويقبلون بالأعمال الصعبة والتي يعزف الكثيرون من المواطنين عن القيام بها، كما أنهم غير معنيين بالتأمين الصحي نظراً لكون صيغة عملهم غير قانونية، وهو مما يجعلهم يستحوذون على الكثير من فرص العمل التي يحتاج إليها سكان المنطقة، كما أنهم يؤثرون حتماً على المعدل العام للأجور الخاص بالمهن الحرة، وبذلك يقضون بطريقة ما على آليات العمل المنظمة على مستوى القطاع الخاص في كثير من المجالات كالبناء، النظافة والحرف اليدوية وغيرها.

• **تكاليف الترحيلات:** إن تواجد المهاجرين غير الشرعيين بالتراب الوطني من شأنه إثقال كاهل الحكومة الجزائرية من خلال التكاليف التي تدفعها الدولة من أجل رعايتهم وتوفير الخدمات الصحية لهم (بوراضي و بوعليت، 2021، صفحة 269)... إلى جانب إجراءات ترحيلهم إلى بلدانهم، حيث أن هذه الاجراءات تتطلب أموالاً باهضة.

• **الإرهاب الدولي:** حيث يستغل الإرهابيون خصوصية شساعة الشريط الحدودي للجزائر من جهة وكذا الانفلات الأمني الحاصل لدى دول الجوار الجزائري في كل من ليبيا وشمال مالي من جهة ثانية، لیتتم تهريب الأسلحة وانتقال الإرهابيين وتنفيذهم لعمليات إرهابية نوعية داخل الجزائر، مثل ما حصل في القاعدة الغازية في عين أمناس في 2013/01/16.

وعلى العموم فإن تواجد المهاجرين غير الشرعيين بعد أن يتمكنوا من الإقامة في الجزائر لمدة طويلة سيساهم حتماً في تغيير التركيبة السكانية بشكل تدريجي من خلال المطالبة بالجنسية عندما يستوطنون المنطقة لوقت طويل وينجبون أطفالاً على أراضيها، ليمتد ذلك إلى التركيبة اللغوية والثقافية، وعليه بالرغم من الانتقادات المتكررة التي تتعرض لها الجزائر جراء سياساتها للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، إلا أنه لا يمكن القبول هذه الظاهرة بالنظر إلى التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجزائر، علماً أن الدول الغربية ذاتها تتعامل وفق نمط براغماتي مع المهاجرين غير الشرعيين، خاصة إذا تعلق الأمر بمصالحها الوطنية.

5. المقاربة التنموية كآلية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تركز معظم السياسات الرامية للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المقاربة الأمنية التي تقوم على أساس بسط السيطرة على الحدود البرية منها والبحرية، وكذا التأسيس لترسانة قانونية رادعة من شأنها تهريب المهاجرين غير الشرعيين وتجريم هجرتهم، إلا أن هذا الطرح الأحادي الذي

يقتصر في تركيزه على محصلة الظاهرة دون النظر في أسبابها ودوافعها من شأنه الفشل، حيث أن القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية يتطلب القضاء على كل الظروف التي تتسبب فيها، الأمر الذي يستدعي تفعيل المقاربة التنموية لدى دول المصدر، وهو ما يقلل حجم الفجوة التنموية بين دول المصدر والوجهة.

ويمكن التأسيس لهذه المقاربة التنموية من خلال العناصر التالية:

1.5- إجراء دراسة شاملة لواقع الدول المصدر، بغية البحث في الدوافع الحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، على أن يتم الاستناد إليها في وضع الإستراتيجية الرامية للحد من هذه الظاهرة، بحيث تتضمن جميع الجوانب المرتبط بدوافع الهجرة، وهو ما يمنح هذه المقاربة التنموية صفة الشمولية في تضمينها للجوانب: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية....

2.5- تعزيز التعاون الثنائي، الاقليمي والدولي بين الدول ذات العلاقة بالظاهرة، مع ضرورة احترام خيارات الشعوب وعدم المساس باستقلاليتها، كما هو الحال في السياسات الخارجية للجزائر التي تركز للخيار السلمي في حل المشاكل الداخلية لدول العالم عامة ودول الجوار بشكل خاص، مثل ما هو حاصل في مالي وليبيا، حيث أثبتت التجارب العالمية أن التدخل الأجنبي العسكري من شأنه تعزيز المشاكل الأمنية واستمرار حالة عدم الاستقرار، التي تساهم في تفعيل العلاقات بين ظاهرتي الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية. في حين ينبغي دعم السياسات التنموية لدول المصدر من أجل تحقيق معدلات تنمية معتبرة تساهم في تعزيز الظروف الوطنية وإلغاء مآثرات الاقتصادية، والاجتماعية للهجرة.

3.5- ضرورة فرض عقوبات ردعية لشبكات الإجرام والاتجار بالبشر والتهرب، لما تلعبه هذه الشبكات في تفشي الظاهرة، ومن بين الاستراتيجيات الفعالة التي تنتهجها الجزائر والتي تمثل أحد ثوابت سياستها الخارجية نجد الرفض التام للتفاوض مع الإرهابيين، وهذا نظراً للانعكاسات الخطيرة التي تنجر عن ذلك، غير أن بعض دول العالم تفاوضت مع هذه الشبكات مضطرة وهو ما تسبب حتماً في تنامي الظاهرة ومنح هذه الشبكات الاجرامية نقاط قوة تمكنها من الضغط على المجتمع الدولي.

4.5- تفعيل أداء السياسات الإعلامية من خلال العمل على مواجهة العولمة التي تحاول تشكيل صورة نمطية للغرب باعتباره اللجنة الموعودة وهو ما يجعلها تستحق تكبد عناء المحاولة وكذا المخاطرة التي تنجم عنها، وهنا ينبغي على الاعلام تقديم مضامينه بشكل موضوعي ولا يبلغ

خصوصية الثقافة الوطنية، الأمر الذي يجعل المؤسسات الإعلامية خاصة المحلية منها أمام تحدي حول دورها المنوط بها لتعزيز الروح الوطنية، وهذا من دون تبني للخيار التضليلي القائم على تشويه الغرب والتركيز على مشاريع وهمية وطنية، لأن هذه الاستراتيجية أثبتت فشلها الذريع بحكم تنبئها خطابات جوفاء تجاوزها الزمن، وهو ما يجعل المتلقي يتوجه للمضامين الأجنبية خاصة أمام الانفتاح الإعلامي الكبير الذي فرضته متطلبات العصر.

5.5- **دعم برامج إصلاح السياسات التعليمية في الدول المصدر،** باعتبار أن التعليم هو الأرضية لتشكيل الوعي الوطني للفرد، وهو ما من شأنه بناء مواطن واعي ويمتلك أدوات التأثير الفعال في مجتمعه، مع ضرورة ربط التعليم بسوق الشغل، مع العمل على تأهيل المؤسسات والشركات لتمكين من استيعاب خريجي الجامعات ومراكز التكوين.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل تجاوز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذا تبعاتها على مستويات متعددة، إلا أنها تبقى غير كافية طالما لم تشارك باقي دول العالم ذات العلاقة في هذه الاستراتيجيات بشكل فعال، حيث أن مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليس بالأمر الهين، فهو يحتاج إلى الإيمان من منطلق المسؤولية المشتركة بين الدول المصدر والمقصد وكذا العبور على حد سواء، من خلال التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بطريقة متوازنة وبروح من المسؤولية المشتركة، وهذا ما أثبتته الواقع الذي يقوم على الخيارات القانونية والردعية التي تركز على تدابير العلاج، من دون الاهتمام بالتدابير الوقائية المضمونة الفعالية.

6. الخاتمة

إن التباين الاقتصادي بين دول المصدر لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعاني من اختلال الواقع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي مقارنة بدول مستهدفة تتميز بواقع من شأنه أن يغري سكان دول المصدر، الأمر الذي يساهم في ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين وما ينجم عن ذلك من انعكاسات خطيرة ترتبط بالظاهرة، وأمام ازدواجية الطرح الذي تتبناه الدول الغربية من خلال ما يعرف بالهجرة الانتقائية، ففي حين تغض الطرف عن هجرة الأدمغة بل تشجع عليها نجد أنها تعارض الهجرة لأصحاب المستويات المتدنية من خلال الضغط على معظم حكومات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لوقف الهجرة غير الشرعية، مما يحني بعدم جدية الإجراءات العلاجية التي تنتهجها دول المقصد.

وقد توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- تتمتع الجزائر بخصوصية على عدة أصعدة: سياسية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وجغرافية...، فإنها أصبحت فاعلاً رئيسياً في أي استراتيجية لمواجهة الظاهرة، خاصة أمام الآثار التي تتحملها باعتبارها دولة مصدر، عبور ومقصد في نفس الوقت، وهو ما انعكس حتماً على عديد الآثار التي مست بالواقع السكاني للجزائر، الأمر الذي تحدي إقليمي وعالمي من أجل مواجهة الظاهرة.
- تشكل الهجرة غير الشرعية تهديداً على استقرار المجتمعات بشكل عام، وهو ما يكرس للعلاقة بين الهجرة من جهة والظاهرة السكانية من جهة ثانية، الأمر الذي يستدعي ضرورة التعامل الجاد مع الظاهرة وعدم تفشيها.
- إن الإجراءات الردعية التي تحاول القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية أثبتت عدم جدواها طالما ركزت على مخلفات الظاهرة من خلال التعامل معها وفق المقاربة العلاجية، وهو ما يفتح المجال أمام المقاربة التنموية لتكون البديل الأمثل لمكافحة الظاهرة، وهذا ما يؤكده العالم الديمغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" **Alfred SAUVY** في قوله الشهير: ((إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات))، وهو ما يستدعي ضرورة تضافر الجهود الدولية بين جميع الدول ذات العلاقة بالظاهرة سواء كانت: دولة مصدر، عبور أو مقصد، من أجل تفعيل المقاربة التنموية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وكمحصلة لهذه الدراسة ينبغي تقديم المقترحات التالية:
- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهو الأمر النابع من تفعيل مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدول ذات العلاقة بالظاهرة سواء المصدر، والعبور والمستقبل على حد سواء.
- تعزيز المساعدات الدولية لدعم السياسات التنموية للدول التي تمثل مصدراً رئيسياً للمهاجرين غير الشرعيين، وهم ما يضمن خلق بيئة محفزة لمواطنيها مما يعمل على الحد من الظاهرة.
- تفعيل القانون الدولي فيما يتعلق بجريمة الاتجار بالبشر والإرهاب الدولي، مما يساهم في تخفيف منابع العصابات التي تستثمر في الظاهرة وتحقق أرباحاً معتبرة.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد محمد ياسين، الإعلام وتحريف العقل الجمعي في مرحلة التحول الديمقراطي، القاهرة، أطلس للنشر والانتاج الاعلامي، 2015.
2. الأمين كلاعي، الهجرة التونسية إلى الدول العربية، تونس، مركز النشر الجامعي، 2002.
3. أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوروبا، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2021.
4. رحموني عبد الرحيم وآخرون، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
5. نور عثمان الحسن محمد والمبارك ياسر عبد الكريم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

المقالات:

6. بوراضي لزهري وبوعلي محمد، آثار الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2021.
7. التميمي محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 4، جامعة ورقلة، 2011.
8. خليفة عبد القادر، مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة - الجزائر)، إنسانيات، وهران، المجلد 19، العدد 70، 2015.
9. ظريف شاكر، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 11، جامعة الوادي، 2016.
10. عميرة جويودة، إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر، مجلة الباحث، عدد خاص، جامعة بوزريعة، 2020.
11. عواشرية سليمان رقية، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة - الجزائر أنموذجا-، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، العدد 61، 2018.
12. مزارة زهيرة وحاج عامر ميلود، أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال - مالي أنموذجا-، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، المجلد 3، العدد 1، 2018.
13. هواري سفيان ونقال فاطمة، أثر الانفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، جامعة الأغواط، المجلد 5، العدد 1، 2021.

14. ياسر محمد الممعي، مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال ما بين القانون الداخلي والقانون الدولي -دراسة مقارنة-، *المجلة الجزائرية للقانون المقارن*، جامعة تلمسان، المجلد 1، العدد 1، 2014.
15. يسلي تينهنان، أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائية للفترة 2000-2020-، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، جامعة الشلف، المجلد 17، العدد 3، 2021.

التقارير:

16. جامعة الدول العربية، *التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية المجرة الدولية والتنمية*، القاهرة، إدارة السياسات السكانية، المغتربين والهجرة، 2014.
17. الديوان الوطني للإحصائيات، *الجزائر بالأرقام نتائج 2017-2015*، الجزائر، 2018.

مواقع الانترنت:

18. وكالة الانباء الجزائرية، *عدد سكان الجزائر بلغ 43,9 مليون نسمة في يناير الماضي*، اطلع عليه بتاريخ 2020/5/21 على الرابط: <https://bit.ly/3uEEeW5>، 2021/01/5.
19. حويشة حسان، *حسب إحصائيات رسمية لوكالة "فرونكس" الأوروبية أعداد الحراقة في نفس مستوى السنوات الماضية..من المستفيد من التضخيم؟*، اطلع عليه بتاريخ: 2020/5/12، على الرابط: <https://bit.ly/3fodYrQ>، 2020/12/22.
20. ر، م، *حسب الديوان الوطني لحو الأمية وتعليم الكبار: نسبة الأمية أقل من 10% في الجزائر*، اطلع عليه بتاريخ: 2020/5/12، على الرابط: <https://bit.ly/3IPNKRv>، 2021/01/03.
21. مختاري فضيلة، *مخطط وطني لوزارة البيئة يرسم معالم "الجزائر الجديدة"...إعادة توزيع ونقل 2.4 مليون جزائري من الشمال نحو الهضاب العليا والجنوب*، اطلع عليه بتاريخ: 2020/5/14، على الرابط: <https://bit.ly/2IFXWhb>، 2020/11/15.

المراجع باللغة الفرنسية:

22. Office National des Statistiques, **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2018**, Alger, 2019.